تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر

د.بن سمينة دلال
أ.د.بن سمينة عزيزة
جامعة بسكرة

الملخص:

تعتمد جاذبية أي دولة للاستثمارات الأجنبية على طبيعة مناخها الاستثماري، والذي يعبر عن مفهوم شامل للأوضاع والظروف السياسية والأمنية والاقتصاديةوالاجتماعية والقانونية والتنظيمات الإدارية، التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وفي هذا الإطارقامت العديد من المؤسسات والمنظمات الدوليةبإصدار عدد من المؤشرات التي تزود المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات تساعدهم في اتخاذ القرار الاستثماري من خلال معرفة وضع كل دولة على حدى،وتحديد أهم النقائص التي تعاني منها.

وعليه وبغية تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر ندرج أهم المؤشرات المعتمدة من طرف المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار ووضع الجزائر فيها، لنقف على أهم المعوقات التي تقف أمام جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المناخ الاستثماري، الاستثمارات الأجنبية المباشرة،المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار، الجزائر، معوقات الاستثمار.

Abstract;

The attraction of any country for foreign investment depends on the nature of the investment climate and that reflects the overall concept of the situation of political, security, economic, social and legal conditions and administrative regulations, which must be appropriate to attract local and foreign investments, in this context, the number of international institutions and organizations issued a number of indicators which provides investors with information to help them in the investment decision by knowing the status of each state separately.

In order toevaluation the investment climate in Algeria,wereview the international indicators of the investment climate and status of Algeria within these indicators, and identify the most important obstacles that hinder the attraction of foreign direct investment to Algeria

Key words: investment climate, foreign direct investment, investment climate indicators, investment obstacles, Algeria.

مقدمة:

عرفت السنوات الأخيرة تزايد إهتمام الدول بقضايا اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر،نظرا للدور الذي يضطلع بهفي دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة، فبعد أن كانت الدول النامية في معظمها تنظر بعين الريبة إلى دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أصبحت تقدم لها كل الحوافز المالية والاقتصادية لجذبها،وفي هذا السياق فإن جميع دول العالم تعتبر في منافسة لإستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن قدرة الدولة على اجتذاب هذه الأموال تتوقف على مدى تنافسية مناخها الاستثماري، والذي يعبر عن مفهوم شامل للأوضاع والظروف السياسية والاقتصاديةوالاجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية (1).

وقد عملت الجزائر كغيرها من الدول، على تهيئة مناخها الاستثماري من خلال تبني عدة تشريعات تعطي مساحة أكبر للقطاع الخاص وتوفر حوافز أكبر للمستثمرين الأجانب وتفتح الأبواب أمامهم، ومن أهمها القانون رقم 93-12 سنة 1993 المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر، والأمر رقم 03-01 في سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، ثم الأمر رقم 06-08 لسنة 2006 المعدل والمتمم للأمر السابق، وفي مجال تدعيم الغطاء القانوني للاستثمار تم إنشاء

هياكل إدارية مكلفة بترقية ودعم الاستثمار، كما عملت الجزائر على الإنضمام إلى تكتلات اقليمية وإبرام الإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، والتي من شأنها إعطاء حماية أكبر للمستثمرين الأجانب، وعلى مستوى أداء الاقتصادي الكلي مكنت برامج الاصلاح المعتمدة الجزائر من استرجاع التوازنات الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو معتبرة ومعدلات تضخم منخفضة، كما أدت برامج الإنعاش ودعم النمو المعتمدة منذ سنة 2001 إلى تحقيق نتائج مشجعة على مستوى البنية التحتية، السكن والتشغيل، كما تمتلك الجزائر العديد من المؤهلات التي من شأنها أن تمكنها من تبوء مكانة خاصة فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهي تتمتع بحجم سوق داخلي معتبر (أكثر من 30 مليون مستهلك) ومجتمع متكون من نسبة كبيرة من الشباب، وموقع جغرافي استراتيجي يجعلها قريبة من الأسواق الدولية، كما تمتلك عدة قطاعات واعدة مثل قطاع المناجم، الإلكترونيك، الصناعات الغذائية، تكنولوجيات الاعلام والاتصال، المحروقات...إلخ، إضافة إلى ذلك الوفرة الكبيرة في الثروات الطبيعية (البترول، الغاز، المعادن).

بالرغم من ذلك لم تستطع الجزائر جذب قدر كاف من الاستثمارات الأجنبية بما يوافق امكانياتها، حيث بلغحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في سنة 2014 : 1488 مليون دولار(منخفضة بذلك بنسبة 44% عن سنة 2013)(2)، وهو ما يمثل 3.4 % فقط من اجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية في هذه السنة، فيما استحوذت كل من الإمارات والسعودية على أكثر من 41% من الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية، تلتهما مصربـــ10.9 % من الاجمالي العربي والعراق بـــ 10.9 % ثم المغرب في المرتبة الخامسة وبنسبة 8.2% من الاجمالي العربي.

بناءا على ما تقدم تحاول الدراسة تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر من خلال ادراج أهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار ووضع الجزائر فيها، للوقوف على أهم المعوقات التي تقف أمام جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر.

أولا:مكانة الجزائر في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار.

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ويلاحظ المتتبع لهذا المجال، أن هناك عددا متناميا من هذه المؤشرات، والتي هي بإعتراف واضعيها لم تصل بعد إلى مرحلة الدقة الكاملة والثبات، ولا تخلو من الأخطاء لكنها حتما تعتبر من الوسائل والأدوات التي تزكي القرار وترجحه، فقد أثبتت عدة دراسات أن هناك صلة قوية بين ترتيب القطر أو درجته في بعض هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من استثمار أجنبي مباشر.

1-مؤشر التنافسية العالمي:يعتبر هذا المؤشر واحدا من أبرز وأهم المؤشرات إنتشارا، يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويعتمد هذا المؤشر على عدد من المحددات لقياس القدرة التنافسية للدول، تدور في مجملها حول تقييم حزمة من السياسات الاقتصادية والمؤسسية المساندة لعملية التنمية الاقتصادية على المدى المتوسط، حيث يعتمد هذا المؤشر على تحليل اقتصاد القطر من خلال اثني عشر عاملا اقتصاديا أطلق عليها "الأعمدة الاثني عشر للتنافسية" وتم تقسيم هذه الأعمدة في ثلاثة مؤشرات هي:

- مؤشر المتطلبات الأساسية ويضم: المؤسسات،البنية التحتية، استقرارية الاقتصاد الكلي،الصحة والتعليم الأساسي.
- مؤشر معززات الكفاءة ويضم: التعليم العالي والتدريب، كفاءة أسواق السلع، كفاءة سوق العمل، تطور السوق المالية ، الاستعداد التقني، حجم السوق.

- مؤشر عوامل الابتكار والتطور ويضم: تطور الأعمال، الابتكار.

دليل المؤشر: يتراوح من 1 إلى 7 درجات بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من التنافسية.

ووفق مؤشر التنافسية العالمي لعام2016/2015 الذي شمل 140 دولة، احتلت الجزائر المركز 87 عالميا بحصولها على 4 نقاط متراجعة بثمانية مراكز عن تصنيف عام 2015/2014 الذي احتلت فيه المركز 79، وقد جاءت الجزائر في المرتبة التاسعة عربيا والثانية مغاربيا بعد المغرب ، وتصدرت دولة قطر الترتيب الأول عربيا، باحتلالها المركز 14 عالميا، ، تلتها الإمارات في المركز 17 عالميا والثاني عربيا، ثم السعودية في المركز الثالث عربيا و25 عالميا، فيما واصلت سويسرا تصدرها على المستوى العالمي للعام الخامس على التوالي للقائمة، تلتها سنغافورة، ثم الولايات المتحدة الأمريكية[3] .

ويوضح الجدول الموالي ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي لسنة 2016/2015:

جدول رقم(01): ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2016/2015

المؤشر	الترتيب من 140 دولة	التنقيط/7
المؤشر الاجمالي	87	4
المتطلبات الأساسية	82	4
مؤشر المؤسسات	99	3.5
مؤشر البنية التحتية	105	3.1
مؤشر الاقتصاد الكلي	38	5.3
مؤشر الصحة والتعليم	81	5.6
معززات الكفاءة	117	3.4
مؤشر التعليم العالي والتدريب	99	3.7
مؤشر كفاءة سوق السلع	134	3.5
مؤشر كفاءة سوق العمل	135	3.2
مؤشر تطور السوق المالية	135	2.8
مؤشر الجاهزية التكنولوجية	126	2.6
مؤشر حجم السوق	37	4.7
عوامل تطور الابداع والابتكار	124	3
مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال	128	3.3
مؤشر الابتكار	119	2.8

Source :http://reports.weforum.org/global-competitiveness-report-2015-2016

تم الاطلاع يوم 2016/06/29 الساعة 12:15

نلاحظ من خلال الجدول تأخرترتيب الجزائر في معظم المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر التنافسية العالمي وخاصة مؤشرات عوامل تطور الابداع والابتكار وكذا مؤشرات معززات الكفاءة والناتجة أساسا عن ضعف كفاءة سوق العمل وسوق السلع والجاهزية التكنولوجية وضعف السوق المالية أين حلت الجزائر في مراكز جد متأخرة على مستوى هذه المؤشرات

فيما سجلت الجزائر ترتيبا متقدما على مستوى مؤشر حجم السوق، وعلى مستوى المتطلبات الأساسية حلت الجزائر بالمرتبة 82 برصيد 4 نقاط ويرجع تأخر الجزائر على مستوى هذا المؤشر لتأخر ترتيبها على مستوى مؤشر المؤسسات والبنية التحتية فيما حققت الجزائر ترتيبا متقدما على مستوى كل من مؤشر الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم .

2- مؤشرات الفساد والشفافية "مدركات الفساد" :يدرس هذا المؤشر الذي تصدره مؤسسة الشفافية الدولية، أوضاع الأجهزة المؤسسية والحكومية من حيث مستوى الفساد والشفافية في عملها ،حيث يعرف الفساد على أنه سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية لا علاقة لها بمتطلبات الوظيفة[4]، ولقد بدأ العمل بهذا المؤشر منذ سنة 1995 وهو عبارة عن ملخص لجملة استفتاءات والتي تعكس آراء الأكاديميين ورجال الأعمال ومحللي المخاطر في البلدان متعددة.

وكان المؤشر يقيم الدول على مقياس من 0 إلى 10 نقاط،فالدولة التي تحصل على 10 نقاط هي الدولة التي تتمتع بالشفافية الكاملة ومن ثم لا مكان للفساد فيها، أما الدولة التي تحصل على أقل من نقطة واحدة فهي دولة ذات مستوى مرتفع من الفساد وتنخفض فيها معدلات الشفافية بشكل كبير وقد تكاد تنعدم، أما في سنة2012 فقد اتبعتمؤسسة الشفافية الدولية طريقة جديدة لاحتساب مدركات الفساد باعتبار النقاط من 100 أي الدولة التي تحصل على 100 تكون خالية من الفسادو كلما اقتربت الدولة من الصفر ارتفع الفساد فيها،

ووفق مؤشر الفساد والشفافية العالمي لعام 2015 الذي شمل 168 دولة، احتلت الجزائرالمرتبة 88 عالميا والتاسع عربيا برصيد 36 نقطة محافضة بذلك على ترتيبها لسنتي 2013 و 2014 ، في حين سجلت كل من قطر والإمارات، ترتيبا متقدما من حيث انخفاض معدلات الفساد،وتواجدت هذه الدول ضمن مجموعة الخمسين الأوائل، حيث احتلت قطر المرتبة 22 عالميا و الامارات 23 عالميا، وفي حين تصدرت عدة دول أوروبية مثل الدانمارك، فنلندا، السويد، نيوزيلندا، هولندا، والنروج قائمة الدول الأقل فساداً في العالم ،حلت دول عربية عدة بين الدول الأكثر فسادا والأقل أمنا، فجاءت الصومال في المركز الأخير من حيث الشفافية، أي أنها أكثر الدول فسادا[5]،

ويعكس هذا المؤشر تفشي مستويات الفساد في الجزائر والدول العربية ، وعند مقارنة أداء الجزائر في السنوات الأخيرة مع السنوات السابقة لها، نجد أنها حققت تحسنا كبيرا وملحوظا في مجال الشفافية حيث احتلت في مؤشر عام 2011 المرتبة 112 عالميا، وبالتالي فالسنوات القادمة تتطلب من الجزائر بذل جهود أكثر جدية لمحاربة الفساد وذلك بإصدار تشريعات محاربة الفساد والسهر على تنفيذها وتطبيقها وكذا إعطاء أكثر استقلالية للنظام القضائي ، إضافة إلى تطوير الجهاز الإداري و تخفيف البيروقراطية وتوفير الشفافية في الأداء.

3-مؤشر الحرية الاقتصادية : يقيس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك في الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، أنشأته مؤسسة هيرتدج الأميركية المحافظ للأبحاث في واشنطن وتصدره سنويا مع صحيفة وول ستريت جورنال المعنية بالشؤون الاقتصادية وبشؤون الأعمال، ويستند على 10 عوامل تشمل: تشمل السياسة التجارية وبخاصة معدل التعريفة الجمركية ووجود الحواجز غير الجمركية، وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة وبخاصة الهيكل الضريبي للأفراد والشركات، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، السياسة النقدية وبخاصة مؤشر التضخم، تدفق الاستثمارات الخاصة و الاستثمار الأجنبي المباشر، وضع القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفكرية ، التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، أنشطة السوق السوداء، وتمنح هذه المكونات العشرة أوزانا متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.

دليل المؤشر:

- 80- 100 حرة ؛
- 70- 79.9 حرة إلى حد كبير ؛
- 60- 69.9 حرة إلى حد ما ؛
- 50- 59.9 غير حرة إلى حد كبير ؛
- 0- 49.9 مقموعة ؛

وحسب مؤشر سنة 2016 احتلت الجزائر المرتبة 154 عالميا من أصل 178 دولة شملها المؤشر، وعلى مستوى الدول العربية حلت الجزائر في المرتبة الثانية عشر، في حين حلت البحرين بالمرتبة الأولى عربيا و18 عالميا، و الإمارات في المرتبة الثانية عربيا و25 عالميا، وقطر بالمرتبة الثالثة عربيا و34 عالميا.

أما على صعيد أفضل الدول في الحريات الاقتصادية، فجاءت هونغ كونغ أولا، تلتها سنغافورة ثانيا، نيوزلندا وسويسرا، ويعكس ترتيب الجزائر في هذا المؤشر ضعف الحرية الاقتصادية فيها والراجع إلى ضعف تنقيطها في أغلبالمؤشراتالفرعيةالمكونة للمؤشر كحرية الأعمال ،حريةالعمل، حريةالقطاعالمالي.

4- مؤشر بيئة أداء الأعمال:يصدر تقرير بيئة أداء الأعمال سنويا عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2004، ويقيسهذا التقرير سهولة أداء الأعمال في الدول، ببحث الإجراءات الحكومية التي تعززأنشطة الأعمال وتلك التي تعوقها، ويتم قياس سهولة أداء الأعمال بناء على 10 مؤشرات فرعية والتي تتكون بدورها من عدد من المكونات الفرعية كما يلي: (6)

- مؤشر بدء المشروع (تأسيس الكيان القانوني): يتكون من أربعة مكونات فرعية هي: عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة، الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز هذه الإجراءات، تكلفة إنجاز هذه الإجراءات كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي، الحد الأدنى لرأس المال القانوني اللازم لتأسيس شركة جديدة كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي ؛
- مؤشر استخراج تراخيص البناء: يقيس مدى مرونة استصدار تراخيص بناء وتشييد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير أو متوسط الحجم ، ويتكون من ثلاث مكونات فرعية هي:عدد الإجراءات اللازمة لاستصدار تراخيص بناء وتشييد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير أو متوسط الحجم، التكلفة الرسمية لإنجاز إجراءات استصدار تلك التراخيص بما في ذلك الإشعارات والمستندات المطلوبة لإستصدار كافة تراخيص مرافق البنية التحتية المتعلقة بتوصيل المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات (كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي).
- مؤشر توصيل الكهرباء: أستحدث سنة 2012، يقيس مدى سهولة حصول الشركات على الكهرباء ويشمل ثلاث مؤشرات فرعية هي: عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيم عمليات التوصيل، الوقت المستغرق لتوصيل التيار، تكلفة توصيل التيار الكهربائي كنسبة من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي السنوي ؛
- مؤشر تسجيل الممتلكات: يرصد مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة لعملية تسجيل أو نقل ملكية الأصول العقارية، ويتكون من ثلاث مكونات فرعية هي: عدد الاجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري، الفترة الزمنية لإنجاز إجراءات التسجيل، التكلفة الرسمية لإنجاز اجراءات التسجيل أو نقل الملكية ؛

- مؤشر الحصول على الإئتمان: يصدر سنويا منذ 2005 ويقيس مدى سهولة أو صعوبة الحصول على الائتمان اللازم للمشاريع ، ويتكون من أربعة مكونات فرعية هي: قوة الحقوق القانونية، مدى عمق المعلومات الإئتمانية ، تغطية المكاتب العامة للمعلومات الإئتمانية (كنسبة مئوية من عدد السكان الراشدين)، تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الإئتمانية (كنسبة مئوية من عدد السكان الراشدين)؛
- مؤشر حماية المستثمر: يصدر سنويا منذ عام 2006، ويقيس مدى قوة حماية المساهمين من مالكي حصص الأقلية ضد قيام المديرين وأعضاء مجلس الإدارات بإساءة استخدام الأصول لتحقيق مكاسب شخصية، ويتكون من أربعة مؤشرات فرعية كما يلي: مؤشر نطاق الإفصاح، مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة ، مؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء، مؤشر قوة حماية المستثمر ؛
- مؤشر دفع الضرائب: تم استحداثه منذ عام 2006 ويقيس مدى مرونة أو جمود أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة والسياسة الضريبية المعمول بها في الدول التي يشملها المؤشر، ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية كما يلي: مؤشر عدد مدفوعات الضرائب سنويا، الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية، نسبة اجمالي الضرائب والإشتراكات الإلزامية المستحقة الدفع من إجمالي الأرباح التجارية ؛
- مؤشر التجارة عبر الحدود: يركز على تفاصيل تكلفة التبادل التجاري الدولي من خلال تحديد تكلفة الاستيراد والتصدير وبالفترة الزمنية التي تستغرقها كافة الإجراءات الرسمية بدءا من الاتفاق التعاقدي النهائي بين طرفي العملية وانتهاءا بتسليم الشحنة، و يتكون من ستة مكونات فرعية كما يلي: عدد المستندات اللازمة لإتمام عملية التصدير، الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير، تكلفة التصدير (بالدولار لكل حاوية)، عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد، الوقت اللازم لإتمام عملية الإستيراد، تكلفة الإستيراد (بالدولار لكل حاوية) ؛
- مؤشر إنفاذ العقود: يقيس مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة للأنظمة القضائية وعملية الفصل في القضايا التجارية، و يتكون هذا المؤشر من ثلاث مكونات فرعية هي: عدد الاجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية، الفترة الزمنية اللازمة للفصل في القضية وإصدار حكم نهائي بشأنها معبر عنه بالأيام، التكلفة الرسمية لإنجاز إجراءات تسجيل القضية بالمحكمة حتى يتمكن الدائن من تحصيل مستحقاته التجارية من الشركة المدينة (كنسبة من الديون المتأخر سدادها) ؛
- مؤشر تسوية حالات الإعسار(إغلاق المشروع): يركزعلى مرونة قوانين الافلاس المعمول بها لإغلاق الأعمال وسرعة تنفيذ وتقليص تكلفة إجراءات إعلان الإفلاس وتصفية النشاط وإغلاقه في مختلف الدول ويتكون من ثلاثة مكونات رئيسية هي: معدل استرداد الدائنين لديونهم ومستحقاتهم القائمة تجاه الشركة المتعثرة أو المفلسة، الفترة الزمنية اللازمة لإعلان الإفلاس وإغلاق الأعمال، تكلفة إعلان الإفلاس وإغلاق الأعمال معبرا عنها بنسبة من قيمة الشركة المتعثرة.

وبحسب مؤشر بيئة أداء الأعمال لسنة 2016، احتلت الجزائرالمرتبة 163 عالميا (من أصل 189 دولة داخلة في المؤشر) و15 عربيا (من أصل 20 دولة عربية) ، ويدل هذا المؤشر على ضعف بيئة الأعمال في الجزائر، التي تراجع ترتيبها مقارنة بالسنوات السابقة (احتلت المرتبة 161 عالميا في مؤشر 2015 ، المرتبة 143 عالميا بمؤشر 2011، المرتبة 136 عالميا في مؤشر 2010).

وبين التقرير كيف أن الجزائر لا تزال متأخرة في العديد من المؤشرات، بداية بمرحلة إنشاء المؤسسات التي جاء ترتيبها 145 مقابل 143 في تقرير 2015 بتراجع رتبتين، ويتضح أن الجزائر من بين أسوأ الدول في هذا المجال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما تأخرت الجزائر كثيرا في مجال الربط بالتيار الكهربائي للمؤسسات، حيث احتلت المرتبة 130، فاقدة 5 مراتب مقارنة بتقرير 2015، كما كان التراجع أيضا في مجال تحويل الملكية، حيث احتلت الجزائر المرتبة 163، بينما يظل القطاع البنكي والمصرفي من بين أهم نقاط الضعف بالنسبة للجزائر، إذ احتلت الجزائر المرتبة 174 في مجال الحصول على القروض مقابل 171 في تقرير 2015[7]،كما احتلت الجزائر أيضا المرتبة 174 مقابل 173 في تقرير 2015 في مؤشر حماية المستثمر ، وتراجع مؤشر تسديد الرسوم والضرائب من المرتبة 168 إلى المرتبة 169 في تصنيف البنك العالمي، بينما لم يطرأ تغيير حول مؤشري التجارة ما بين الحدود وانفاذ العقود، مقابل تراجع في مؤشر تسوية حالات الاعسار.

ويبقى مسار الاستثمار في الجزائر مرهقا ومعقدا ويحتل المؤخرة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أنه يظل بعيدا جدا عن المقاييس المعتمدة في البلدان المتقدمة، فبالنسبة لمؤشر إنشاء المؤسسات أو مباشرة مشروع استثماري وصناعي، فإن هنالك 12 إجراء في الجزائر بمعدل 20 يوما مقابل 8 اجراءات في المتوسط في الدول العربية و4 اجراءات في المتوسط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، علما أن المرتبة الأولى من نصيب نيوزيلاندا بإجراء واحد ونصف يوم لإنشاء مؤسسة.

ثانيا: معوقات الاستثمار في الجزائر

تكتنف المناخ الاستثماري في الجزائر جملة من المعوقات الأمر الذي يفسر المراتب المتأخرة التي احتلتها الجزائر في معظم المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار، وفي هذا الإطار كشفت دراسة قام بها فريق تابع للبنك الدولي في سنة 2003 حول مناخ الاستثمار في الجزائر، والتي تم من خلالها سبر لآراء المستثمرين حول أهم معوقات الاستثمار في الجزائر، عن طريق استقصاء شمل 562 مؤسسة معظمها متوسطة و صغيرة الحجم في9 ولايات، أن أهم المعوقات التي اشتكى منها المستثمرون هي: صعوبة الحصول على القروض وتكلفته بنسبة 28.8%، القطاع غير الرسمي والمنافسة غير الشرعية بنسبة 28.2%، الحصول على العقار بنسبة 12.9%، ارتفاع الضرائب والرسوم بنسبة 12.1%، عدم استقرار السياسات الاقتصادية بنسبة 7.1%، الفساد بنسبة 6.3%، أسباب أخرى بنسبة 4.6%[8] .

ويمكن إجمالا إدراج أهم المعوقات التي يعاني منها مناخ الاستثمار في الجزائر فيما يلي:

1- صعوبة الحصول على القروض البنكية:تستمر الصعوبات التي يعاني منها المستثمرون ورجال الأعمال في الجزائر مع صعوبة الحصول على القروض البنكية، حيث توصلت دراسة البنك الدولي سنة 2003[9]، إلى أن72.7 % من المؤسسات المدروسة تلجأ فيما يخص تمويل رأس المال العامل إلى التمويل الذاتي، بينما يلجأ 11.4%فقط منها للبنوك، أما فيما يخص تمويل الاستثمار، فتوصلت الدراسة إلى أن نسبة 70.6 %من المؤسسات تستعمل الأموال الخاصة، بينما يلجأ 18.1% منها إلى القروض البنكية، حيث يشتكي المستثمرون من البطء في معالجة ملفات القروض و صعوبة الحصول عليها مع ارتفاع معدلات الفائدة، أما على مستوى العمليات الجارية وحسب ذات الدراسة ، يستغرق تحصيل شيك في البنوك الجزائرية من نفس البنك و في نفس المدينة أسبوعين، أما مدة التحصيل من بنك مختلف وفي مدينة أخرى فقد تتعدى 5 أسابيع، بينما إجراءات فتح اعتماد مستندي تأخذ أسبوعين، وبحسب مؤشر الحصول على الإئتمان الصادر عن البنك العالمي سنة 2012، احتلت الجزائر المرتبة 150 عالميا من أصل 183 دولة داخلة في

المؤشر و11 عربيا من أصل 19 دولة داخلة في المؤشر مما يدل على صعوبة الحصول على الائتمان في الجزائر وفق هذا المؤشر، فيما احتلت السعودية المرتبة 48 عالميا والأولى عربيا، تليها كل من مصر ولبنان و الإمارات في المرتبة 78 عالميا [10] .

ويبقى الجهاز المصرفي الجزائري يعاني من عدة معوقات أهمها: بطء أنظمة المدفوعات، نقص الكفاءة المهنية في تسيير القروض وتقييم المخاطر، ضعف الهياكل القاعدية وصغر حجم البنوك، ضعف استخدام التكنولوجيا والتقنيات المصرفية المتطورة، بطء معالجة ملفات القروض، ضعف السوق المالي وأداء البورصة، ضعف الرقابة...إلخ.

2- مشكل تنامي الاقتصاد غير الرسمي: بلغت نسبة الاقتصاد غير الرسمي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر حسب دراسة قام بها البنك الدولي سنة 2006 : 19.5 %سنة 1988 و 32.95 % سنة 1998 و 34.2 % سنة 2006 [11]، وهي نسب مرتفعة جدا تؤكد عدم قدرة السلطات العمومية على التحكم في هذه الظاهرة ، وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها الاقتصاد غير الرسمي من خلال المنافسة غير المشروعة معتبرة جدا وأن المستثمرون الذين يعملون في إطار القانون في الجزائر يعانون وضعا مزريا وغير مشجع على الإطلاق .

3- مشكل العقار الصناعي: شكل موضوع العقار الصناعي لسنوات طويلة، ومازال يشكل أكبر عائق في وجه المستثمرين في الجزائر، فإضافة إلى النقص الكبير في العقار، فإن البيروقراطية والأسعار أيضا تؤرق كل مستثمر سواء أكان أجنبيا أو محليا، فحسب الأرقام التي قدمتها الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري لسنة 2010، فإن الطلب في مجال العقار الصناعي قد فاق 6آلاف هكتار مقابل عرض لا يتعدى 3 آلاف هكتار، أي أن العجز يفوق 3 آلاف هكتار، ما أدى إلى عدم تمكن المستثمرين من الحصول على العقار الصناعي خاصة في المدن الكبرى، وكانت الحكومة تعيب في كل مرة على المستثمرين رفضهم الذهاب نحو مناطق أخرى من الوطن، إلا أن المستثمرين يقدمون تبريرات بعدم تمكنهم من الذهاب نحو هذه المناطق بسبب غياب التهيئة، سواء في العقار وحتى التهيئة العمومية وغياب وسائل النقل والطرقات، وفيما يتعلق بأسعار العقار الصناعي، وبحسب آخر الأرقام التي قدمتها ذات الوكالة لنهاية 2010، فإن سعر المتر المربع الواحد من العقار الصناعي يصل إلى أكثر من 40 ألف دينار، ما يعني أن المستثمر بحاجة لأموال كبيرة فقط من أجل اقتناء العقار ومن ثم الانطلاق في المشروع بأموال أخرى[12]، المشكل الآخر الذي يعاني منه المستثمرون في مجال الحصول على العقار الصناعي، يتعلق بالبيروقراطية وتعقد وتعدد الاجراءات الإدارية والقضائية، حيث يتطلب الحصول على قطعة أرض لمزاولة النشاط مسارا طويلا وموافقة عدة سلطات وهيآت، وقد بينت دراسة البنك الدولي[13]، أن37 %من المستثمرين في الجزائر يستهلكون عادة في المتوسط 5 سنوات للحصول على عقار صناعي، مما يعني أن الأزمة ليست في نقص العقار في الجزائر فقط وإنما في طريقة التسيير والتنظيم والإستغلال.

4- الفساد الإداري: يعد الفساد الإداري عائقا كبيرا وتكلفة إضافية إلى نفقات المشاريع الاستثمارية، حيث أشار تقرير المنتدى للاقتصاد العالمي الذي نظم في دافوس سنة 2006 والذي ضم أهم وأكبر صانعي القرار السياسي والاقتصادي وأبرز مسؤولي الشركات متعددة الجنسيات، أن الجزائر تأتي في المرتبة الثانية بعد المغرب الأقصى في المغرب العربي في تداول الرشوة في الصفقات والمشاريع، وتشير الدراسة السابقة للبنك الدولي أن 34.3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاوي لتسريع معاملاتهم والإستفادة من بعض المزايا و الخدمات، وهذا ما يفسر المراتب المتأخرة التي احتلتها الجزائر في مؤشر الفساد والشفافية.

5- مشكلات ذات طابع إداري وتنظيمي : يواجه المستثمر في الجزائر عدة مشاكل ذات طابع اداري وتنظيمي أهما :

- طول وتعقد اجراءات الاستثمار، حيث يتطلب تأسيس الكيان القانوني للمؤسسة في الجزائر 14 اجراء وهي الأعلى في الدول العربية إضافة إلى ارتفاع التكلفة بفعل مظاهر البيروقراطية والفساد الإداري وتداخل الصلاحيات بين العديد من الهيئات؛
- عدم وضوح بعض النصوص القانونية الأمر الذي سمح للمعنيين بتطبيقها بطريقة انتقائية ومتباينة بين منطقة وأخرى و غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الإستثمارات الأجنبية فقط [14]؛
- تعقد وطول الإجراءات الجمركية، حيث أن عملية جمركة آلات و معدات مستوردة تتطلب في المتوسط 12 يوم ،هذه المدة لاتتجاوز ثلاثة أيام في المغرب[15]؛
- بالرغم من الإصلاحات التي تمت على مستوى النظام القضائي إلا أن الإجراءات لا تزال طويلة و غير فعالة ، فبناءا على دراسة البنك الدولي سنة 2003 ، تم التوصل إلى أنه يجب المرور بعشرين اجراء وانتظار 387 يوم في المتوسط من أجل حل نزاع في الجزائر، بالإضافة إلى عدم وجود محاكم تجارية وثقافة فعلية للتحكيم؛
- ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار: حيث أشار رؤساء المؤسسات في التحقيق الذي أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 مع عدد من المؤسسات الاقتصادية في 12 ولاية إلى عدم توفر خدمات الماء والكهرباء والغاز وخطوط الهاتف وقنوات صرف المياه في مواقع الاستثمار[16].
- ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق وهو ما يترك المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار[17] ، وقد احتل هذا العنصر المرتبة الرابعة من بين العوامل المعيقة للاستثمار في الجزائر بنسبة 12.1% في الدراسة التي أجراها البنك الدولي سنة 2003.

6-الوضعية السياسية والأمنية : عاشت الجزائر خلال العشرية الأخيرة من القرن المنصرم وضعية سياسية وأمنية جد متردية تميزت بعدم الاستقرار السياسي، الذي جسده التغيير المستمر في الحكومات والوزارات مع تدهور خطير في الوضع الأمني، مما أدى إلى عزوف كثير من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر عن دخول السوق الجزائرية بل وهروب الكثير منها، وقد سجلت الجزائرأضعف التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة خلال هذه المرحلة ، إلا أن السنوات الأخيرة قد شهدت انفراجا في الوضعية السياسية والأمنية خاصة بعد المصادقة على ميثاق السلم والمصالحة والذي كان له أثر كبير في توفير الأمن وعودة الاستقرار، إضافة إلى بروز ملامح العمل الديمقراطي، ومشاركة الأفراد في المواعيد الانتخابية.

7- البطء المسجل في تنفيذ برنامج الخوصصة: لا يزال برنامج الخوصصة في الجزائر يكتنفه الكثير من الغموض ، كما أن تنفيذ عمليات البيع سواء من خلال البورصة أو من خلال البيع لمستثمرين رئيسيين لا تزال يتسم بالبطء خاصة في ظل ضعف أداء البورصة، حيث تتجلى ولحد اليوم سيطرة القطاع العام الذي مازال يقوم بدور هام في الاقتصاد وبشكل ملحوظ، وخير مثال على ذلك هو القطاع المالي الذي تسيطر عليه البنوك العمومية، الأمر الذي يشكل عائق أمام الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

8-عدم كفاءة إجراءات الترويج للفرص الاستثمارية: إن وضعية الترويج للمشروعات الاستثمارية في الجزائر تفتقر إلى الكفاءة والفعالية اللازمة، ويبرز ذلك من خلال عدم كفاءة غرفة التجارة والصناعة، والغرف الجهوية للترويج لما هو

متاح من فرص استثمارية، فضلا عن عجزهم عن مرافقة المستثمرين وكذا عدم كفاءة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في الترويج للاستثمارات وعجز الهيئات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج عن إعطاء إنطباع إيجابي وجذاب للقطر وللمشروعات الاستثمارية[18].

خاتمة:

تعكس المراتب المتأخرة التي احتلتها الجزائر في معظم المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار، ضعف المناخ الاستثماري في الجزائر وعدم ملائمته للأعمال بالرغم من الاجراءات المتخذة والتسهيلات والامتيازات الممنوحة، وهذا نتيجة لجملة من العراقيل البيروقراطية والتشريعية والتنظيمية التي لاتزال تطبع مناخ الاستثمار في الجزائر.

وعليه يمكننا صياغة السياسات التالية والتي نرى فيها الحل لمشكلات المناخ الاستثماري في الجزائر:

- العمل على مواصلة الإصلاح ودعم الاستقرار الاقتصادي الكلي واستدامة النمو الاقتصادي: تقتضي الضرورة الآن تنوع قاعدة الصادرات خارج إطار المحروقات وإقامة معارض ومنتديات لهذا الغرض سوءا على المستوى الداخلي والخارجي، ودعم الجهود الموجودة حاليا من خلال توجيه اهتمام الشباب والمنتجين نحو هذا الإهتمام، حتى نتمكن من رفع هذا التحدي الذي ظل يلازم الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وإلى الآن، وسيسمح هذا بدعم الإنتاج الوطني وزيادة إمكانية استدامة النمو الاقتصادي، كما يجب أن تركز استراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا على تحقيق الاستقرار المالي للموازنة، ودعم عوامل استقرار الاقتصاد الكلي بما يضمن تحقيق ربحية متوقعة للاستثمار الأجنبي المباشر تفوق معدلات الفائدة العالمية، ومن ثم فمن المتوقع أن يؤدي ارتفاع الفائدة الحقيقية بجانب استقرار سعر الصرف الرسمي، والسيطرة على معدلات التضخم وعجز الموازنة العامة، إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- تأهيل وتطوير المصرفي:إنكانت الجزائر قد تبنت اقتصاد السوق منذ فترة، فإنها من الناحية العملية لم تتمكن من المضي قدما في تجسيد الخصخصة وتطوير جهازها المصرفي بالشكل المطلوب، ومن السياسات والإجراءات الواجب اتخاذها لإصلاح وتطوير الجهاز المصرفي في الجزائر نذكر:

- العمل على تعزيز استقلالية البنك المركزي ليمارسها بصورة فعلية بعد أن وفرتها له النصوص القانونية، وتطوير وتنويع الخدمات المصرفية والتوسع في استخدام التكنولوجيات الحديثة في العمل المصرفي، وتطوير نظم المعلومات؛
- التطبيق الكفء لقواعد الرقابة المالية والإشراف على زيادة معدلات الائتمان، بما يتطابق مع استيفاء معايير لجنة بازل فيما يتعلق بالرقابة المصرفية والحد الأدنى لكفاية رأس المال، وذلك من خلال وجود الإطار التنظيمي السليم لعمليات وسياسات البنك والإهتمام بالكوادر القادرة على استيعاب هذا الدور الاستراتيجي ؛
- ضرورة توسيع قاعدة الملكية في الجهاز المصرفي الجزائري والذي تستند فلسفته على الحد من مساهمة الدولة في البنوك؛

- تنشيط السوق المالية: حيث يمكن لهذه الأخيرة أن توفر تكاملا مع أنشطة البنوك، فبورصة الجزائر اقتصرت منذ افتتاحها على عدد محدود جدا من الشركات لا تتجاوز الثلاثة، إضافة إلى الآداء الجد متواضع، ويتطلب تفعيل البورصة في الجزائر، مراجعة الجانب التشريعي لهذه الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بشروط الإدراج وكذا شركات الوساطة المالية والإسراع في عملية خصخصة المؤسسات العمومية بما فيها البنوك من خلال فتح رأس مالها أمام المتعاملين في البورصة والعمل على ربط البورصة الجزائرية بالبورصات الإقليمية والعالمية بهدف الإستفادة منها؛

- تدعيم القطاع الخاص وتفعيل عملية الخوصصة: وذلك بإعطاء المساحة الكافية لنشاط القطاع الخاص وتحفيزه، كذلك الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال الخوصصة (تجربة دول أمريكا اللاتينية)، والعمل على ترقية وتشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، من أجل خلق المزيد من هذه المؤسسات وفي كافة القطاعات؛
- تهيئة البيئة التشريعية والقانونية والمؤسسية: يعتبر عدم الاستقرار في مجال التشريع معرقل رئيسي للاستثمارات، لأنه يمنع المستثمر من وضع نظرة على المدى المتوسط والطويل، والمطلوب من الحكومة اليوم هو إعطاء ضمانات تتعلق بالاستقرار التشريعي وأن تعمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، وذلك لتحقيق الشفافية والوضوح أمام المستثمرين من خلال قانون موحد للاستثمار وتبسيط اجراءات الاستثمار، وتفعيل قوانين تنظيم المنافسة ومنع الإحتكار وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، كما نجد أن التزام الجزائر بتطبيق مبدأ 49/51 الذي يرتبط بالسيادة الوطنية على المشاريع المسطرة في مختلف المجالات الاقتصادية، بقي محل انتقاد فيما يخص المشاريع الاستثمارية الأجنبية، التي وعلى الرغم من موافقتها على تطبيق هذا المبدأ، بقيت عاجزة عن إيجاد الشريك الوطني أو الشركاء الوطنيين المناسبين والذين سيمتلكون نسبة 51 %على الأقل من أسهم المشروع، ما يجعل هذه المشاريع مجرد اتفاقيات موقعة على الورق وغير موجودة حقيقة على أرض الواقع، وضمن هذه المعطيات فإننا نرى أن إلغاء طابع التعميم الذي يمس هذا المبدأ، من خلال تحديد بعض القطاعات الإستراتيجية تبقي العمل بقاعدة 49/51 حفاظا على السيادة الوطنية، وفتح المجال أمام قطاعات أخرى لا تتمتع بصفة "الاستراتيجية" للتفاوض بين الشركاء لتحديد نسبة كل طرف، لاسيما في المجالات التي تحتاج فيها المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة إلى اكتساب الخبرة التكنولوجية، قد يكون مناسبا للطرفين ويحفز على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، أما فيما يتعلق بتطوير الإطار المؤسسي والتنظيمي، فيجب العمل على إقامة مؤسسات تضمن احترام المنافسة وتعمل على تحسين أنظمة الحكم ومحاربة الفساد وتقليص تكاليف المعاملات وإزالة العوائق الإدارية والبيروقراطية؛

- إصلاح النظام الضريبي وترشيد نظام الحوافز: وذلك عن طريق تخفيف العبء الضريبي وتقديم نظام للحوافز الضريبية مبسط إداريا يقلل من عدد الضرائب ويوسع الأوعية الضريبية، والتيسير على المستثمرين في مجال دفع الضرائب،وترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية وربطها بالأولويات الاقتصادية،وكذا الإستفادة من تجارب الدول في تقديم الحوافز وإعانات الإستثمار؛

- تنمية العنصر البشري: وذلك بتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته وخلق كفاءات والكوادر القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية، ويمكن تنمية العنصر البشري عن طريق: إعطاء الإهتماماللازم لقطاع التعليم على كافة مستوياته، وتوفيرالمخصصات المالية اللازمة لأنشطة البحث العلمي وربط الجامعة بالمحيط وسوق العمل، وتنظيم برامج لتطوير مهارات العاملين في القطاعات التي تشهد تطورا تكنولوجيا ؛

- دعم جهود الترويج للاستثمار: من شأن نجاح الجهود الترويجية أن يدفع بالدولة إلى موقع متقدم على خارطة الاستثمارات العالمية، وجعلها تدخل ضمن"القوائم القصيرة" في دوائر اتخاذ القرارات لرؤساء أكبر الشركات العالمية، ولتعزيز دور هيئات تشجيع الاستثمار في الوصول إلى هذه الأهداف فإنه يجب القيام بالإجراءات التالية:

- توفير الدعم الكامل للقائمين على هذه الهيئات والعاملين فيها، وضمان الاستقلالية المالية والإدارية للهيئة لتسهيل قيامها بالمهام الترويجية المطلوبة وفقا لأفضل الممارسات؛

- إتاحة الفرصة للمشاركة في المحافل والمؤتمرات المتخصصة وتنظيم فعاليات في الدولة تركز على النتائج الملموسة؛

- الاستفادة من الدورات التدريبية المهنية التي تقدمها مؤسسات ومنظمات إقليمية أمثال، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، ومؤسسات دولية مثل الجمعية العالمية لوكالات ترويج الاستثمار" وايبا"، الشبكة الأورو- متوسطية لوكالات تشجيع الاستثمار"أنيما"، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

- تكريس التكامل الإقليمي والانفتاح الاقتصادي: وذلك بإعادة تفعيل التكتل المغاربي عن طريق حل الخلافات وتشجيع المشروعات المشتركة بين الدول الأعضاء من خلال منح الإمتيازات والحوافز وإزالة كل المشاكل التي تعترضها وتسريع الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والإستفادة من الفرص التي يتيحهاإتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي؛

- تهيئة البنية التحتية: وذلك بزيادة الاستثمارات الحكومية في البنية الأساسية وتشجيع القطاع الخاص على دخول هذا المجال وتطويرالهياكل الأساسية، وكذا العمل على تهيئة المناطق الصناعية وتخصيص أراض للاستثمار وتسوية مسألة العقار؛

- دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي ومحاربة كل أشكال الفساد: وذلك عن طريق إعتماد سياسة اقتصادية تتعامل مع هذا القطاع بشكل شفاف وتسعى نحو ادخاله في الاقتصاد الرسمي، والعمل على مكافحة الفساد الإداري والمالي وتعزيز مستوى النزاهة بكل الوسائل المتاحة لأن ذلك سيؤدي أيضا إلى تقليص النشاط على مستوى الاقتصاد الموازي.

الهوامش:

[1]حربي محمد موسي عريقات، مناخ الاستثمار في الوطن العربي، المؤتمر العلمي الخامس" نحو مناخ استثماري و أعمال مصرفية الكترونية"، كلية العلوم الادارية و المالية، جامعة فيلاديلفيا، الأردن،2007 ، ص.8.

[2]UNCTAD,World Investment Report, New York and Geneva,.2015

[3]World economic forum, The global competitiveness report 2015/2016,P.7.

[4]رضا عبد السلام، مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية، دون دار نشر، 2004 ، ص.34.

[5]Transparency international, Corruption perceptions index 2015, http:// Transparency.org/cpi
الساعة 00:20تم الإطلاع بتاريخ 25/05/ 2016

[6]المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشرات أداء الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، على الموقع الإلكتروني :http://www.dhaman.org/ تم الإطلاع بتاريخ 2013/05/13 الساعة 14:08.

[7]**http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2016/04/DB15-1.pdf**
تم الإطلاع بتاريخ 2016/06/25 الساعة 12: 14

[8]World bank, Pilot Algeria Investment Climate Assessment, June 2003,
in :http://siteresources.worldbank.org/INTPSD/Resources/336195-1092412588749/Algeria--ICA~3.pdf , 14/10/2008, 19:20h

[9]World Bank, Pilot Algeria Investment Climate Assessment, op.cit, p.15.

[10]لمزيد من الإطلاع راجع: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، مؤشر الحصول على الائتمان، على الموقع الإلكتروني:**http://www.iaigc.net/UserFiles/file/DB/ar/Credit-2012.pdf**
تم الاطلاع بتاريخ2013/05/13 الساعة 14:30 .

[11]قارة ملاك، إشكالية الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر(مع عرض و مقارنة تجارب المكسيك، تونس والسنغال)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009، ص.156.

[12]جريدة الخبر، الإثنين 12 سبتمبر 2011 ، على الموقع: **http://www.elkhabar.com/ar/economie/264797.html**، تم الإطلاع بتاريخ 2012/02/02 ، الساعة 13:23 .

[13]World Bank, Pilot Algeria Investment Climate Assessment, op.cit, p.16.

[14] قويدري محمد، وصاف سعيدي، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 08 ، 2008، ص.46.

[15]المرجع السابق، ص.47.

[16]مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر- مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة،العدد 07 ، 2010/2009 ، ص. 147

[17]المرجع السابق، ص.147.

[18] قويدري محمد، وصاف سعيدي، مرجع سابق، ص.49.